# النظام الداخلي الموحد للاتحادات الرياضية

**بحث مسحي**

أ.د. احمد سعيد احمد
كلية التربية الرياضية – جامعة بغداد

## الباب الأول

### 1-1 المقدمة وأهمية البحث

أن الاتحادات الرياضية المركزية تضطلع بمهام رئيسية ويعتبر تطـور المـستوى الرياضي هو أحد أهدافها المركزية ، أن هذا الأمر يتطلب مـن إغنـاء تجربـة الاتحـادات الرياضية بضرورة الاستناد على العملية الإدارية حيث أن التخطيط والتنظيم في كافة مفاصل عمل الاتحادات مطلوب وضروري وبهذا يرى الباحث أن تلتزم الاتحادات بالقوانين والأنظمة واللوائح التي تعمل على تسهيل ذلك، حيث أن قانون اللجنة الأولمبيـة المـرقم (20) لـسنة 1986 وقانون الاتحادات الرياضية المرقم (16) لسنة 1986 لهما الدور الأساسي في تحديـد مسار الحركة الرياضية وبشكل خاص عمل الاتحادات الرياضية المركزية مما يتطلب أعداد أنظمة ولوائح تتماشى مع طبيعة القوانين الصادرة ومنبثقة منها لكي تـساهم هـذه الأنظمـة واللوائح في ترسيخ تجربة الاتحادات الرياضية .

إذ تكمن أهمية البحث بأن الاتحادات الرياضية تحتاج في عملها إلى تطبيـق النظـام الداخلي الموحد لكي يكون بمثابة الدليل لعملها نتيجة قلة الدراسات المتخصـصة فـي هـذا المجال .





### 2-1 مشكلة البحث

يتضح من أن هنالك مؤشرا يكمن بعدم وجود الأنظمـة واللـوائح الخاصـة بعمـل الاتحادات الرياضية وعلى الرغم من ذلك هنالك تباين في الأداء ، لذا يرى الباحث بوجـود سياقات عمل مركزية وفق منهج علمي مدروس تعمل بموجبها الاتحادات الرياضية .

### 3-1 أهداف البحث

- أعداد نظام داخلي موحد لكي يكون دليل عمل للاتحادات الرياضية المركزية .
- التعرف على الفروقات بين أراء العينات موضوعة البحث .

### 4-1 فرضيات البحث

- النظام الداخلي الموحد يضمن مركزية العمل والدليل الموجه للاتحادات الرياضية المركزية .
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العينات الثلاثة .

### 5-1 مجالات البحث

- المجال المكاني :- (اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية ـ كلية التربية الرياضية).
- المجال الزماني :- (للفترة من 2001/1/2 –2001/1/15 ).
- المجال البشري ( رؤساء الاتحادات الرياضية المركزيـة – أعـضاء المجلـس الرياضي – أساتذة وخبراء كلية التربية الرياضية / بغداد ) .

**الباب الثاني**

**2-1 الدراسات النظرية**

**2-1-1 التنظيم الرياضي**

لا يغيب عن تصور العاملين في المجال الرياضي بان التنظيم الرياضي في قطرنا يتكون من عدد من المؤسسات الرياضية التي تحكمها قوانين وأنظمة ولوائح ولذا فان التنظيمات الرياضية تتكون وفق الهيكلية التالية[1] :-

- اللجنة الأولمبية الوطنية وهي تمثل الجهة العليا المسؤولة عن الحركة الرياضية.
- الاتحادات الرياضية المركزية والفرعية.
- الأندية الرياضية.
- أندية المؤسسات والمنظمات الجماهيرية.

أن هذه الهياكل الرياضية لها مهامها وواجباتها ابتداءا من المركز نزولا إلى المستويات الأدنى،إذ أن مسيرة الحركة الرياضية في قطرنا وبشكل خاص الاتحادات الرياضية يقع عليها مسؤولية الإدارة والأشراف على الألعاب الرياضية وتطوير المستوى لهذه الفعاليات هذا مما سيكون له اثر كبير في دعم الاتحادات الرياضية في تحقيق أهدافها وهذا مما يتطلب النظر في الأنظمة واللوائح الخاصة التي تحكم مسيرة العمل الرياضي وفق أسلوب علمي حتى إذ تتطلب الأمر ذلك أجراء بعض التعديلات ويلاحظ بان الهياكل الإدارية للاتحادات مقتصرة على صعيد المركز العام نزولا إلى المحافظة،في حين نرى الهياكل الرياضية تمتد إلى اصغر وحدة إدارية ونرى ذلك في العديد من الدول المتقدمة في هذا المجال الرياضي.

**2-1-2 اللوائح الداخلية**

من المعلوم بان عمل الاتحادات الرياضية يرتكز ويتطلب على وجوب الأخذ بهذه اللوائح لكونها تعتبر الأساس في توجيه مسيرة الاتحاد الرياضي،إذ أن هذه اللوائح تأخذ جانب التخصص في المجال (التدريب-المسابقات-توصيف الوظائف-تحديد المهام للعاملين-

( 1) قانون اللجنة الأولمبية العراقية رقم (20) لسنة 1986.





النظام الداخلي) هذه المجالات تتطلب في وجود لجنة كفوء تمتلك الإمكانية في أعداد المضامين الأساسية.

والذي يهمنا كعاملين في الميدان الرياضي بان نسهم في توفير هذه اللوائح وهي من مسؤولية العاملين في هذا المجال لكون أن ذلك يشكل قفزة أو خطوة جديدة في دفع المسيرة إلى الأمام،لذا يتطلب إعادة النظر في الهياكل واللوائح الخاصة باتحادات الرياضية ونأمل من الجميع بان يكون لهم الدور في تحمل المسؤولية والمساهمة في تعزيز مسيرة هذا القطاع الحيوي الهام لذا فان انتقاء الأفراد العاملين ومؤهلاتهم العلمية سوف يسهم بشكل رئيسي في دعم وتعزيز الكفاءة العلمية والإدارية وصولا إلى تحقيق الإنجاز الرياضي هذا يتطلب من الاتحادات الرياضية أن تعيد النظر وان يتم توزيع العمل على كافة الأصعدة للاتحادات الرياضية،ويرى الباحث بان اللوائح الداخلية تعتبر مهمة وضرورة أن يكون من هنالك بين الجانب النظري والتطبيقي في تنفيذ المهام والواجبات وبالتحديد عندما يتم التطرق إلى النظام الداخلي الموحد يتطلب من الاتحادات الرياضية تكييف هذا النظام في تحقيق أهداف وبرامج الاتحادات الرياضية.

**2-1-3 النظام الداخلي**

أن استخدام وتطبيق النظام الداخلي سيسهل ويعمل على دفع مسيرة الاتحادات الرياضية المركزية في ممارسة تطبيق المركزية الديمقراطية على كافة الأصعدة،وهذا مما يتطلب تطبيق الفقرات الخاصة به ومما يساعد على استخدام مبدأ المشاركة للحلقات العاملة في الاتحادات الرياضية في إبداء الرأي والمناقشة لتعزيز المسيرة الرياضية،ومن خلال خبرة وعمل الباحث في مجال الاتحادات الرياضية ولسنوات عديدة بالإمكان إعطاء بعض المفاهيم الإجرائية ويعرف النظام الداخلي :-

- هو فقرات تكون موادها منبثقة من قانون الاتحادات الرياضية وتوصيف لوظائف العاملين مما يعمل على تسهيل العمل في مجال الاختصاص.
- هو الدليل الذي يستند على عدد من المواد والفقرات الخاصة بقانون الاتحادات الرياضية.

وتشير المادة السادسة من قانون الاتحادات الرياضية[1] بان النظام الداخلي يعالج الشؤون التنظيمية التي تنص عليها الشؤون المتعلقة برئاسة اجتماع الهيئة الإدارية كما أن المادة التاسعة عشرة[2] تشير لرئيس اللجنة الأولمبية إصدار أنظمة داخلية وتعليمات لتسهيل قانون الاتحادات الرياضية.

أما على صعيد نظام الاتحادات الرياضية[3] رقم(8) لسنة 1993 في الأردن بان المادة (23) يتولى المجلس المسؤوليات والمهام التالية وهي وضع اللوائح التنظيمية الداخلية.

أما المادة (31) من قانون الأندية الرياضية رقم (30) لسنة 1970وتعديلاته تم إصدار النظام الداخلي الموحد للأندية الرياضية[4]،أما النظام الداخلي لاتحاد كرة القدم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية يؤكد لنا بان الاتحادات الرياضية المركزية تعمل وفق منهج وأسلوب علمي صحيح من خلال التزامها بتطبيق بنود وفقرات النظام الداخلي الذي يعمل على تعزيز مسيرة الاتحاد الرياضي[5].

**2-1-4 أهمية النظام الداخلي**

أن أهمية النظام الداخلي سيكون بمثابة فقرات محددة تسهل وتنير الطريق للعاملين في هذا المجال للأخذ بذلك والعمل على تطبيقه لذا فهي حالة تكييف النظام الداخلي المنبثقة مواده من قانون الاتحادات الرياضية سوف يعمل على تحقيق إنجازات عديدة على صعيد الحركة الرياضية،إذ يلاحظ الباحث ومن خلال تجربة عمله في الاتحادات الرياضية أنها تفتقر إلى بعض اللوائح والأنظمة التي تعتبر الدليل الموحد والموجه لكافة العاملين في الاتحادات الرياضية المركزية.

---

( 1) قانون الاتحادات الرياضية رقم (16) لسنة 1986.

( 2) المصدر أعلاه

( 3) عبد المنعم أبو طوق/دليل الألعاب الرياضية في الأردن/1993

( 4) الإدارة والتنظيم في التربية الرياضية/د.عقيل الكلاب، د.منذر الخطيب، د.أمير إسماعيل حقي/1986

(5)Satzung des DFV der DDR-1978





**الباب الثالث**

**3-1 منهج البحث وإجراءاته الميدانية**

**3-2 منهج البحث**

استخدم الباحث المنهج المسحي والذي يعتبر أحد مناهج البحث الوصفي حيث يعد ملائما لطبيعة المشكلة التي تم تحديدها لغرض الوصول إلى تحقيق أهداف البحث[1].

**3-3 عينة البحث**

لقد شملت عينة البحث العاملين في مجال الاتحادات الرياضية والمجلس الرياضي وذوي الاختصاص الأكاديمي إذ كان عدد أفراد العينة كما هو موضح في الجدول رقم(1) :-

| العينة | رؤساء الاتحادات الرياضية | أعضاء المجلس الرياضي | أساتذة وخبراء كلية التربية الرياضية | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| العدد | 16 | 10 | 10 | 36 |

**3-4 أدوات البحث**

لقد استخدم الباحث وسائل متنوعة لكونها تشكل بمثابة الأداة الصحيحة ومن أهم هذه الوسائل هي :-

- استمارة الاستبيان
- المقابلات الشخصية
- الزيارات الميدانية
- المصادر والمراجع

**3-5 التجربة الاستطلاعية**

لقد حرص الباحث على أن تكون عينة البحث من ضمن الوسط الرياضي إذا كان الهدف من التجربة الاستطلاعية هو التعرف والوقوف على أهم المشاكل والمعوقات التي تعترض سبيل البحث من خلال تطبيق استمارة الاستبيان التي تم أعدادها من قبل الباحث واستخدامها لهذا الغرض.

---

(1) د. شامل كامل –د. قيس ناجي/الاحصاء في التربية البدنية /1987.

**3-6 تطبيق أداة البحث**

لقد قام الباحث بأجراء صدق وثبات وموضوعية من خلال توزيع استمارة الاستبيان على العاملين في الاتحادات الرياضية المركزية والمجلس الرياضي وأساتذة وخبراء كلية التربية الرياضية وكان ذلك بتاريخ 2001/1/2 وقد كان عدد الاستمارات التي تم توزيعها (36) استمارة،وقد تم تحديد فترة لغرض الحصول على الإجابات وبعد ذلك تم فحص وتدوين الإجابات وكان جميع أراء أفراد العينة لديهم الفهم المشترك وهذا ما تم تحديده من خلال الإجابات على استمارة إذا اتسمت بالدقة :-

- **صدق الأداة** :- لقد تم من قبل الباحث أعداد استمارة وعرضها على بعض من ذوي الاختصاص والخبرة وكان ذلك من خلال الصدق الظاهري لغرض تثبيت الفقرات المعنية بالموضوع الذي تمت دراسته وبهذا قد تحقق الصدق الظاهري لأداة البحث.
- **ثبات الأداة** :- من اجل أن يتحقق الباحث من ثبات أداة البحث فقد تم توزيع استمارة الاستبيان حيث استغرقت الفترة الزمنية لذلك مدة أسبوع واحد على مجموعة من أفراد العينة والذي كان عددهم (6) أساتذة من العاملين في المؤسسات الرياضية*.
- **موضوعية الأداة** :- لقد تم تحقيق الموضوعية من خلال عرض ذلك على عددا محددا من المختصين حيث كانت النتائج متشابهة ومتقاربة من خلال الفهم المشترك بالإجابة على الأسئلة كافة.

**3-7 الوسائل الإحصائية**

استخدم الباحث الوسائل الإحصائية التالية :-

- النسبة المئوية
- قانون تحليل التباين[1]

* أ.د. منذر الخطيب، أ.د. عقيل الكاتب، أ.د. حسن ناجي، أ.د. هيثم عبد الله حسون، أ.د.علي النعيمي، أ.د.جلال العبادي.

(1) وديع ياسين محمد-حسن محمد عبد/التطبيقات الإحصائية واستخدامات الحاسوب في بحوث التربية الرياضية/1999


الحقوق محفوظة للاكاديمية الرياضية العراقية2007
www.iraqacad.org



## الباب الرابع

**4-1 عرض وتحليل النتائج ومناقشتها**

بعد أن تم عرض النتائج وتحليلها لعينة البحث تمكن الباحث من تحديد النسب المئوية لكل إجابة وفق ما هو موضح في الجدول رقم (2) :-

| أفراد العينة | رؤساء الاتحادات الرياضية | | أساتذةكليةالتربيةالرياضية | | أعضاءالمجلس الرياضي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السؤال | نعم | كلا | نعم | كلا | نعم | كلا |
| 1-هل يوجد في الاتحاد نظام داخلي؟ | %100 | %0 | %40 | %60 | %90 | %10 |
| 2-يفضل أن يكون في الاتحاد نظام داخلي ؟ | %93.75 | %6.25 | %90 | %10 | %80 | %20 |
| 3-يفضل أن يكون هنالك هدف محدد للنظام الداخلي ؟ | %93.75 | %6.25 | %90 | %10 | %90 | %10 |
| 4-هل أن مواد النظام الداخلي منبثقة من قانون الاتحادات الرياضية | %100 | %0 | %30 | %70 | %10 | %90 |
| 5- هل النظام الداخلي يلبي الطموح ؟ | %50 | %50 | %40 | %60 | %50 | %50 |
| 6-يتم الأخذ والعمل في تطبيق النظام الداخلي؟ | %93.75 | %6.25 | %50 | %50 | %70 | %30 |
| 7-هل أن فقرات النظام الداخلي للاتحاد الرياضي مستوفية الشروط؟ | %81.25 | %18.75 | %0 | %100 | %40 | %60 |
| 8-هل أن النظام الداخلي قد تم أعداده من قبل الاتحاد الرياضي ؟ | %75 | %25 | %40 | %60 | %30 | %70 |
| 9-يعد العمل بالنظام الداخلي لسهل من قانون الاتحادات الرياضية | %68.75 | %31.25 | %70 | %30 | %70 | %30 |
| 10-هل أن مواد النظام الداخلي الحالية تساهم في دعم عمل الاتحادات الرياضية لكنا تأدية مهامها الإدارية؟ | %81.25 | %18.75 | %10 | %90 | %80 | %20 |

- ومن خلال تحليل الإجابات لعينة البحث بصدد السؤال الأول كما هو موضح في الجدول رقم (2) تبين الأتي :-

وجود نظام داخلي لعمل الاتحادات الرياضية أي لكل اتحاد رياضي نظام داخلي يتخصص بشؤون وإدارة اللعبة وهذا الرأي يتفق معه أعضاء المجلس الرياضي،أما عينة


الحقوق محفوظة للاكاديمية الرياضية العراقية2007
www.iraqacad.org

الخبراء والمختصين يشير الغالبية منهم إلى عدم وجود نظام داخلي هذا مما يوضح لنا بـان النظام الداخلي يجب أن يسري على عمل الاتحادات الرياضية والأخذ به.

-من خلال تحليل الإجابات لعينة البحث في ما يخص السؤال الثاني وكما هـو مبـين فـي الجدول رقم (2) اتضح ما يلي :-

تتفق جميع أراء عينة البحث على ضرورة وجود نظام داخلي يسري علـى كافـة الاتحادات الرياضية المركزية وهذا مما يؤكد لنا صحة فرضية البحث بان النظـام الـداخلي يضمن مركزية العمل ويعتبر بمثابة الدليل لعمل الاتحادات الرياضية على مختلف مـستوياته الإدارية.

- أما الإجابات التي تم حصرها بشأن السؤال الثالث وكما هو موضـح فـي الجـدول رقم(2) تبين ما يلي :-

بان غالبية أفراد عينة البحث وللمجاميع الثلاثة تؤكد بأنة من الضروري وجود هـدف محدد للنظام الداخلي لكي يضمن سلامة ودقة العمل وعندما يصبح الهدف واضحا فالوسـائل التي يتم استخدامها سوف تحقق الهدف المطلوب في برامجها وخططها على الصعيد التطبيقي ويضمن مركزية العمل.

- ولدى تحـ ـليل الإجابـ ـات على السؤال الرابع وكما هو موضـح فـي الجـدول رقم(2)استطاع الباحث أن يؤشر ما يلي :-

اتضح بان فقرات ومواد النظام الداخلي التي يعمل بها ألان كانت في رأي الغالبية من أفراد العينة بأنها ليست منبثقة من قانون الاتحادات الرياضية،لذا يتطلب الرجـوع والالتـزام بإيجاد نظام تنبثق مفرداته وفقراته من قانون الأساس وهو قانون الاتحادات الرياضية.

-أما الإجابات التي تم حصرها على السؤال الخامس وكما هو موضح في الجدول رقـم (2) استطاع الباحث أن يتوصل إلى :-

حيث يشير جميع أفراد العينة الثلاثة بان النظام الداخلي الحالي لا يلبي الطموح لكون فقراته ومواده لابد أن تكون منسجمة مع قانون الاتحادات الرياضية مع مراعاة عدم الخضوع والاجتهاد في تحديد فقرات النظام الداخلي إذ أن كل اتحاد رياضي قد اصاغ نظـام داخلـي





خاص به لذا نرى أن هذا الاجتهاد قد يسبب ضعف في فقرات النظام ومواده والمطلوب الأخذ بالنظام الداخلي الموحد لكونه الأداة الفعالة وهذا مما يعزز فرضية البحث.

- أما عند تحـ ـليل إجابات السؤال السادس وكما هو موضـح فـي الجـدول رقـم (2)تمكن الباحث من أن يؤشر ما يلي :-

أن غالبية الإجابات لأفراد عينة البحث تشير إلى انه يتم الأخذ والعمل فـي تطبيـق النظام الداخلي لكن النسب متفاوتة ويستنتج الباحث بان الفقرات الخاصة بالنظام لابد من إعادة النظر بها بما ينسجم مع طبيعة عمل الاتحادات الرياضية وهذا مما يؤشر لنا وجود تباين في مستوى تطبيق النظام الداخلي للاتحادات الرياضية.

- أما الإجابات الـ ـتي دونها البـ ـاحث على السؤال السابع وكما هـو موضـح فـي الجدول رقم (2) يمكن إيجازها بما يلي :-

يشير غالبية أفراد العينة بان فقرات ومواد النظام الداخلي مستوفية الشروط أو تلبـي جزءا من الطموح لكن مستوى الأداء ليس بالمطلوب هذا مما يؤشر لنا ضعف فـي اختيـار العاملين وفهمهم لهذه الصيغ مما يتطلب بضرورة العمل على تطبيق ذلك أسوة بما تعمل بـه غالبية الاتحادات الرياضية على مستوى العربي والدولي في كيفية انتقاء الأشـخاص الـذين يمتلكون الكفاءة للعمل في هذا الميدان.

- أما ما تم التوصل إليه من خلال حصر الإجابات على السؤال الثامن كما هو موضـح في الجدول رقم (2) يمكن إيجازها بما يلي :-

تؤكد غالبية أفراد العينة بان أعداد النظام الداخلي لم يتم أعداده من قبـل الاتحـادات الرياضية وهذا مما يؤثر على طبيعة عمل الاتحادات الرياضية ومن اجل توخي الدقة لابد من وجود لجنة متخصصة لكي تأخذ على عاتقها مثل هذه الواجبات مع إعادة النظر في مفردات ومحتويات النظام الداخلي على أن لا يكون هنالك أي تداخل ويفضل أن تكون اللجنة متكونـة من (اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية وبعض الخبراء) لكي نضمن دقة وسلامة العمـل في المجال التخطيطي والتنظيمي لرفع مستوى كفاءة الأداء لعمل الاتحادات الرياضية.

- أما الإجابة على السؤال التاسع وكما هو موضح في الجدول رقم (2) فقد تـم تـدوين وتأشير ما يلي :-

أن الغالبية من الأفراد العينة يؤكدون بان العمل بالنظام الداخلي هو اسهل بكثير مـن تطبيق مفردات قانون الاتحادات الرياضية،إذ تشير لنا المصادر والدراسات والبحـوث بـان فقرات ومواد النظام الداخلي هي فقرات محددة مختصة بجوانب العمل الاتحادات الرياضـية حيث أن هذه الفقرات لا تتجاوز (12)مادة [1].هذا مما يؤدي إلى الأخذ بتطبيـق مفـردات النظام الداخلي لكونها تعبر عن الفقرات الأساسية وتضمن مركزية العمل.

- أما الإجابات على السؤال العاشر وكما هو موضح في الجدول رقـم (2) يمكـن أن نلخصها بما يلي:-

يؤكد لنا أفراد العينة على أن مواد النظام الداخلي تسهم في دعـم عمـل الاتحـادات الرياضية أثناء تأدية الواجبات والمهام المتعلقة بذلك،لذا يتضح لنا بان هذه المواد التي يـنص عليها النظام الداخلي بالإمكان الأخذ بها والعمل على تطبيقها.

ولقد استخدم الباحث قانون تحليل التباين لأفراد العينة الثلاثة لغرض تحديـد معنويـة الفروق وقد تم حصر الإجابات والتي أظهرت لنا النتائج بان قيمة (F )المحتسبة (0.446)أي اصغر من قيمة (F) الجدولية والتي كانت قيمتها (3.32) تحت مستوى دلالة (0.05) إذ كان الفرق غير معنوي وقد أشار الباحث إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينـات البحث هذا مما يؤكد لنا الفرضية الثانية والجدول رقم (3) يوضح ذلك :-

| المصدر | الانحراف | درجة الحرية | التباين | ف المحتسبة |
|---|---|---|---|---|
| B | 34.61 | 2 | 17.30 | 0.466 |
| W | 1224.95 | 33 | 37.12 | |
| T | 1259.56 | 35 | | |
| ف الجدولية | 3.32 | | | |

(1) Satzung des DfV der DDR -1978





## الباب الخامس

### 5-1 الاستنتاجات

- عدم وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين عينات البحث.
- هنالك تفاوت بين ا لاتحادات الرياضي في تطبيق مواد النظام الداخلي.
- أن بعض مواد النظام الداخلي لا تنبثق من قانون الاتحادات الرياضـية ولا يـتم أعدادها من قبل الاتحادات الرياضية المركزية.
- النظام الداخلي يضمن لنا مركزية العمل وسهولة التطبيق.
- النظام الداخلي الحالي والمعمول به من بعض الاتحادات الرياضية المركزيـة لا يلبي الطموح.

### 5-2 التوصيات

- أعداد نظام داخلي موحد يسري على جميع الاتحادات الرياضية المركزية.
- العمل على أن تكون مواد النظام الداخلي منبثقة من قانون الاتحادات الرياضـية وان تكون مواد أساسية محددة.
- ضرورة وجود لجنة متخصصة تشرف على القوانين والأنظمة واللوائح الخاصـة بعمل الاتحادات الرياضية المركزية.
- يجوز تطبيق النظام الداخلي الموحد لكافة الاتحادات الرياضية على صعيد القطر والأقطار العربية والصديقة.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

إلى السيد.....المحترم

بعد التحية

أن البحث الموسوم**(النظام الداخلي الموحد للاتحادات الرياضية)** يمثل خطوة علميـة فـي تطوير العمل الرياضي،أرجو تثبيت آرائكم في ضوء خبراتكم في الفقـرات المحـددة فـي استمارة الاستبيان،شاكرين تعاونكم ومساهمتكم الطيبة.

**مع الشكر والتقدير**

**الباحث**

**أ.د. احمد سعيد احمد**

**استبيان للعاملين في المؤسسات الرياضية**

المنصب..... سنوات الخبرة في المجال الرياضي.....

التحصيل العلمي..... سنوات العمل في المنصب.....

| | | |
|---|---|---|
| 1-هل يوجد في الاتحاد نظام داخلي؟ | نعم | كلا |
| 2-يفضل أن يكون هنالك هدف محدد للنظام الداخلي؟ | نعم | كلا |
| 3-يفضل أن يكون في الاتحاد نظام داخلي؟ | نعم | كلا |
| 4-هل أن النظام الداخلي قد تم أعداده من قبل الاتحاد الرياضي؟ | نعم | كلا |
| 5-هل أن النظام الداخلي يلبي الطموح؟ | نعم | كلا |
| 6-يتم الأخذ والعمل في تطبيق النظام؟ | نعم | كلا |
| 7-هل أن فقرات النظام الداخلي للاتحاد الرياضي مستوفية الشروط؟ | نعم | كلا |
| 8-هل أن مواد النظام الداخلي منبثقة من قانون الاتحادات الرياضية؟ | نعم | كلا |
| 9-يعتبر العمل بالنظام الداخلي اسهل من قانون الاتحادات الرياضية؟ | نعم | كلا |
| 10-هل أن فقرات ومواد النظام الداخلي الحالية تساهم في دعم عمل الاتحادات أثناء تأديـة مهامها الإداري؟ | نعم | كلا |





**(المصادر العربية والأجنبية)**

1-د.شامل كامل ـ د.قيس ناجي/الإحصاء في التربية البدنية/1987.

2-د.عفيل الكاتب ـ د.منذر الخطيب ـ د.أمير إسـماعيل/الإدارة والتنظـيم فـي التربيـة الرياضية/1986.

3-عبد المنعم أبو الطوق/دليل الألعاب الرياضية في الأردن/1993.

4-قانون اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية رقم (20)/1986

5-قانون الاتحادات الرياضية رقم (16)/1986.

6-قانون الأندية الرياضية رقم (30)/1970.

7-قانون الأندية الرياضية رقم (18)/1986.

8-وديع ياسين محمد ـ حسن محمد عبد/التطبيقات الإحصائية واستخدامات الحاسـوب فـي بحوث التربية الرياضية/1999.

9-Satzung des DFV der DDR 1978.